

## ظاهرة التمييز في النحو العربي

\*د- مُجَدِّ اقبال

**Abstract**

The short research aims the collecting of distinction in the most splendid style, the Glorious Qur'an style, and the disclosing of the aspects coloring this style through syntax and semantics, and the showing of the significance of syntactic study at uncovering the semantic meaning in the shade of Qur'anic systematization. Besides, the research has a view of a group of difference issues concerning syntactic subjects and the call for interpretation and guiding of grammarians. This also endeavors at disclosing the concept of distinction linguistically and idiomatically, its definition, its rendering, its subjunctive mood, its genitive case and deviation with its operator.

**Keywords:** Distinction, Syntax, Semantic, Quran, Arabic Grammar.

**التمييز لغة**

يُقَالُ: "مَرِئْتُ الشَّيْءَ أَمِيْرُهُ مَمِيْرًا، وَالْمَمِيْرُ: التَّمْيِيْزُ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ، وَقَدْ اِنْمَاَزَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ، وَمَمِيْرُهُ" (1) إِذَا عَزَلْتُهُ وَفَرَزْتُهُ.

وَمَمِيْرٌ: الْمَمِيْمُ وَالْيَاءُ وَالزَّايُّ، أَصْلًا صَحِيْحٌ يَدُلُّ عَلَى تَرْيُلِ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ وَتَرْيِيْلِهِ (2). وَمَمِيْرُهُ تَمْيِيْرًا، فَاِنْمَاَزَ وَامْتَاَزَ، وَتَمْيِيْرٌ وَاسْتَمَاَزَ كُلُّهُ بِمَعْنَى يُقَالُ: "امْتَاَزَ الْقَوْمُ إِذَا تَمَيَّرَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَفَلَانٌ يَكَادُ يَتَمَيَّرُ مِنَ الْغَيْظِ، أَي يَتَقَطَّعُ" (3). وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيْمِ: [تَكَادُ تَمَيَّرُ مِنَ الْغَيْظِ] (4).

وَوَرَدَ أَنَّهُ: "عَزَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ، وَفَرَزُهُ عَنْهُ وَتَخْلِيْبُهُ مِنْهُ، أَي تَفْرِئِدُهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: [وَأَمْتَاَزُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ] (5). وَيُقَالُ: تَمَايَرَ الْقَوْمُ: تَحَزَّبُوا وَتَفَرَّقُوا" (6).

يتضح مما سبق أن المعنى اللغوي للتمييز يتضمن التمييز بين الأشياء وفرزها وعزلها.

\* الاستاذ المساعد بقسم اللغة العربية الجامعة القومية للغات الحديثة، اسلام آباد

## التمييز اصطلاحًا

اسم منصوبٌ أو مجرورٌ نكرةٌ عند البصريين<sup>(7)</sup>، ومعرفةٌ أو نكرةٌ عند الكوفيين<sup>(8)</sup>، ومتضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إبهام<sup>(9)</sup> في اسم أو نسبة<sup>(10)</sup>.

## فأهم قرائن التمييز أنه

1- اسم "نكرة" أو "معرفة": "بنية"

2- بمعنى من/ مفسّر للإبهام: "معنى"

3- يفسر في اسم أو نسبة: "تضام"<sup>(11)</sup>

وبهذه القيود أخرج المرفوع، نحو "له ثوب خز"<sup>(12)</sup>، والحال لأنه بمعنى في<sup>(13)</sup>، واسم "لا" النافية للجنس، نحو "لا رجل"<sup>(14)</sup>، فإن فيه معنى التمييز لكنه ليس مُزيلاً للإبهام<sup>(15)</sup>.

والغرض من التمييز رفع الإبهام الحقيقي الذي يحصل في عدد من التراكيب ويكون في ذات مفردة، أو نسبة، بأن تحتل الذات أو النسبة أشياء كثيرة يتردد المخاطب فيها، ولا يرتفع الإبهام إلا بالنص على أحد المحتملات<sup>(16)</sup>.

وسبب الإبهام حدوث تغيير في التركيب الأصلي قصدًا إلى ضربٍ من المبالغة والتأكيد، فقولهم: "طاب زيدٌ نفسًا" أصله: "طاب نفس زيدٍ"، فقصدوا إلى التغيير ليحصل الإبهام الذي يستلزم التشوق إلى تفسيره، ثم فسروه ليعلم موقعه، وليكون كأنه ذكر مرتين مبهمًا مفسرًا<sup>(17)</sup> فحصول التغيير ليكون الإبهام ثم التفسير.

ويشرح ابن يعيش هذا التأكيد وهذه المبالغة بما يؤكد ترابط الفعل مع التمييز، إذ يبين أن الفعل مسند إلى مجموع الفاعل والتمييز معًا من حيث المعنى، وذلك أنه لا يقال طاب زيدٌ إلا على سبيل المجاز، لأنه في الحقيقة لشيء من سببه.

"وإنما اسند إليه مبالغةً وتأكيدياً، ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسندًا إلى جزء منه فصار مسندًا إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى، والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به، ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى ثم لما احتمل أشياء كثيرة، وهو أن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه، وأن يطيب قلبه بأن يصفو انجلاؤه، تبين أن المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى فقيل: طاب زيد نفسًا"<sup>(18)</sup>.

وإذن ارتباط التمييز بالفعل أقرب إلى ارتباط الإسناد وهو يعتمد على المعنى أكثر من اعتماده على أي شيء آخر<sup>(19)</sup>. وعليه فإن المبالغة والتأكيد تقع في التمييز الذي يسمى المحول - المنقول - وما كان فاعلاً في المعنى.

ويفهم مما تقدم أن أول قرينة تدل على التمييز هي حصول الإبهام في الاسم أو النسبة، ولذا يصبح مهمماً التعرف على مظاهرها، فالاسم المفرد يكون في المقادير، والعدد، وما دل على مماثلة أو مغايرة، أما النسبة ففي الجملة وما يضاهاها من الصفة المنسوبة إلى معمولها<sup>(20)</sup>، وهي على قسمين محولة وغير محولة<sup>(21)</sup>. وهذه كلها قرائن تعين على معرفة التمييز.

والقرينة المهمة أيضاً في التعرف على التمييز هي المعنى الذي يدل عليه، وهو رفع الإبهام وإزالة اللبس. فالإبهام ورفع قرينتان مهمتان في تحديد وظيفة التمييز، فضلاً عن قرينة البنية بسماقتها الثلاث: الاسمية، والتنكير، والتعريف في مواضع محددة<sup>(22)</sup>.

ومما تقدم نرى أن التمييز يأتي لبيان إبهام أو توضيح غموض.

وللتمييز عدة مصطلحات، فيقال: "المميّز، والتّبين، والمبيّن، والتفسير، والمفسّر"<sup>(23)</sup>، وسواء أقلت: تميّز، أو تفسير، أو تبين، فهو بمعنى واحد، ألا ترى أنك إذا قلت: عندي أحد عشر، كان الكلام جملةً مبهمه يجوز أن تخصها بأي جنس شئت، فإذا قلت: رجلاً، أو ثوباً، كان تفصيلاً لجملة وتبييناً لمبهمه، وتمييزاً لجنس ما عدت دون غيره<sup>(24)</sup>.

وتشترك هذه المصطلحات في معنى واحد وهو رفع الإبهام عن شيء سابق من خلال توضيحه وإزالة غموضه<sup>(25)</sup>.

والتمييز عند البصريين لا يكون إلا نكرة<sup>(26)</sup>، أما الكوفيون فجوزوا أن يكون معرفة<sup>(27)</sup> فيدخلون الألف واللام على الاسم محتجين على ذلك بزيادتها في كلمة "النفس" في قول الشاعر<sup>(28)</sup>:

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا      صَدَدْتَ، وَطَبْتَ النَّفْسَ يَاقِيسَ عَن عَمْرُو

ولكن ذلك مشروط عندهم بالتأويل بالمعرفة، إذ قال الفراء: ((وإن كان معرفةً فإنه في تأويل نكرة))<sup>(29)</sup>.

أما اشتراط البصريين التنكير في التمييز، فجعلهم يُعَدُّونَ المنصوب في نحو: "زيدٌ حسنٌ وجهه" شبيهاً بالمفعول به<sup>(30)</sup>.

والظاهر أن الأصل فيه أن يكون نكرةً، وقد يأتي معرفة في اللفظ وهو في المعنى نكرة، كقولك: عَبْنُ رَأْيُهُ، ووجعَ بطنُهُ، وألم رأسُهُ، وطاب النفسُ، فـ "أل" فيما تقدم زائدة، والأصل: عَبْنُ رَأْيًا، ووجعَ بطنًا، وألم رأسًا، وطاب نفسًا، فتنصب تلك الأسماء على التشبيه بالمفعول به، أو على إسقاط حرف الجر<sup>(31)</sup>.  
ويؤيد هذا القول ما أشار إليه ابن مالك من مجيء التمييز معرفة، فيكون التمييز بذلك قد خرج عن أصله في التنكير فيقول:

"التمييز قد يجيء بلفظ معرفة فيقدر تنكيهه، فمن ذلك قولهم: كم ناقةً لك وفصيلها؟ على تقدير: وفصيلًا لها، ومنه قول بعض العرب من رواية الكوفيين: قبضت الأحد العَشْرَ الدرهمَ، يريدُ: أحدَ عَشْرَ درهماً"<sup>(32)</sup>

إن التأمل في النصوص التي أوردناها يكشف عن نقطتين اثنتين:

**الأولى:** إن مجيء التمييز نكرة هو الأصل مجيؤه على هذه الحالة يعني أن الجملة قد وردت من حيث موقع التمييز فيها على الأصل التركيبي لها في اللغة العربية.

**الثانية:** ثمة شواهد محدودة ورد فيها التمييز معرفة، وقد سلك النحاة تجاهها مسلكين يدخلان في باب التأويل، **الأول:** صرف التوجيه الإعرابي عن التمييز إلى الإعراب على التشبيه بالمفعول، أما **المسلك الثاني:** فهو التقدير المقتضي صرف اللفظ عن ظاهره - كما فعل ابن مالك - في تأويله: كم ناقة لك وفصيلها؟ إلى: وفصيلًا لها، وتأويله: قبضت الأحد العشر إلى أحد عشر درهماً، وبهذا يتضح لنا أن مجيء التمييز نكرة يعني محافظة الجملة على بنائها المألوف، وإذا عُرف فإن النحاة يلجأون حينئذ إلى التأويل<sup>(33)</sup>.

أما تضمنه معنى "مِنْ" - وهي لبيان الجنس - فليس المقصود أنه يقبل دخول "مِنْ" عليه، فمن التمييز ما يقبل دخول "مِنْ" كما في قولك: "لله دَرَّةٌ فارسًا"، و "لله دَرَّةٌ من فارس"، و "هذا ثوبٌ حريراً"، و "هذا ثوب من حريراً"، ومنه ما لا تدخل عليه "مِنْ" نحو: "أقبل خمسة عشر رجلاً"، فلا تقول فيه: "أقبل خمس عشر من رجل"، ونحو: "حَسُنَ مُحَمَّدٌ خَلْقًا"، فلا تقول فيه: "حَسُنَ مُحَمَّدٌ من خلق"، وإنما التضمن أمر يعود إلى المعنى<sup>(34)</sup>.

وذكر ابن مالك التمييز في ألفيته، بقوله:

اسم بمعنى (من) مبين نكرة ينصب تمييزاً بما قد فسره

وقد عقب ابن عقيل في شرحه على هذا البيت، بقوله: ((هو كل اسم نكرة متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إجمال، نحو: "طاب زيدٌ نفساً"، و "عندي شبرٌ أرضاً"<sup>(35)</sup>).

وقد أشار سيبويه في كتابه إلى علة نصب التمييز في باب سماه: "ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفةً" إذ قال فيه: "وذلك قولك هذا راقودٌ خلاً وإن شئت قلت: راقود خلٍ، وراقود من خل، وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب كما فررت إلى الرفع في قولك: بصحيفة طين خاتمها، لأن الطين اسم ليس مما يوصف به، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان فيه، فهكذا جرى هذا وما أشبهه"<sup>(36)</sup>.

فنصب التمييز إنما يكون بعد تمامه، وتمامه إما بالتنوين لفظاً، نحو: راقودٌ خلاً، أو تقديراً، وذلك في غير المنصرف، نحو: "هو أحسن وجهاً"، وفي المبني كالأعداد المركبة، نحو: "ثلاثة عشر رجلاً"، وكذا كم الاستفهامية، نحو: "كم غلاماً اشتريت"، وكم الخبرية إذا فصل بينها وبين مميزها، نحو: "كم في الدار رجلاً"، أو تمامه بنون التثنية، نحو: "منوانٌ سمناً"، أو بنون الجمع، نحو: "عشرون وجوهاً"، أو بنون تشبه نون الجمع نحو: "عشرون درهماً"، أو تمامه بالإضافة، نحو "ملؤه عسلاً".

وإذا كان تمام الاسم بالتنوين الظاهر، وبنون التثنية، والجمع، جازت إضافة المميز إلى التمييز، بحذف التنوين، لأن الإبهام حينئذ يرفع بالإضافة أيضاً، وبنون المشابهة بنوني التثنية والجمع<sup>(37)</sup> ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين، وبنوي التثنية والجمع، ومع الإضافة، لأن المضاف لا يضاف ثانية<sup>(38)</sup>.

### أنواع التمييز :

#### التمييز - عند النحاة - نوعان:

1- تمييز الذات: وهو الواقع بعد المقادير، وهي المساحات، نحو: "له شبرٌ أرضاً"، والمكليات، نحو: "له قفيزٌ بُراً"<sup>(39)</sup>، والموزونات، نحو: "له منوانٌ عسلاً"<sup>(40)</sup> ولعل من الواضح أن كل ما يقبل العد إبهاماً يحتاج إلى بيان<sup>(41)</sup> وهذا اللفظ الذي يوضح الإبهام هو المميز.

كما ذهب النحاة إلى وضع نوع آخر لتمييز الذات "المفرد"، يسميه عدد منهم تمييز الضمير "المبهم"، ويقصد به التمييز السماعي الذي هو من نوع "حسبك به فارسًا"، و "كفى به رجلًا"، ووضعوا له قاعدة في ذلك لعدّه من تمييز المفرد، وهي إذا جهل المرجع الذي يرجع إليه الضمير عدّ التمييز "تمييز المفرد"، أما إذا كان "المميز" اسما ظاهرًا مذكورًا في الكلام مثل: "لله درُّ زيدٍ رجلاً"، فالتمييز في متعلق المنصوب إليه لا نفسه، لأن المعنى: لله در رجل هو زيد، فيكون تمييز النسبة<sup>(42)</sup>.

2- تمييز النسبة: هو ما كان مفسرًا للإبهام الحاصل في النسبة، ويشمل المحول منه، ما كان أصله مبتدأ<sup>(43)</sup> نحو: "زيد أحسن وجهًا"، و"عمرو أنفى عرضًا"، وشبه ذلك، والتقدير: "وجه زيد أحسن، وعرض عمرو أنفى"<sup>(44)</sup>.

ويقصد به تمييز أفعال التفضيل، والذي يكون محولًا من المبتدأ<sup>(45)</sup> أو فاعلًا نحو: "اشتعل البيت نارًا"، أو مفعولًا نحو: "غرست الأرض شجرًا".

ويسمى تمييز الجملة لأنه يزيل الإبهام والغموض عن المعنى العام للجملة بين طرفيها، وهو المنسوب فيها لشيء من الأشياء، ولذلك سمي بـ "تمييز النسبة"<sup>(46)</sup>.

والتمييز في هذه الأنواع محول مما أصله مبتدأ، أو فاعل، أو مفعول به - على رأي عدد من النحاة - وأنه لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا ويصحبه عدول من معنى إلى معنى آخر، أي أنه لا يعدل من الفاعل أو المفعول إلى التمييز إلا عدل بالمعنى إلى معنى، وهذا عدل لقصد الاتساع، والشمول، والمبالغة<sup>(47)</sup>.

ويبدو أن العربية لجأت إلى إنشاء العلاقة بطريق تمييز الجملة لإتاحة المجال أمام المتكلم ليفيد معنى جديدًا لا تستطيع علاقتنا الإسناد والتعدية الوفاء به، هو معنى الشمول، فعلاقة الإسناد في قولنا: "غرست شجرَ الأرض" تبدو عاجزة عن إفادة معنى الشمول، الذي يؤديه قولك: "غرست الأرض شجرًا"<sup>(48)</sup>.

يقول الجرجاني: "وزان هذا أنك تقول: "اشتعل البيت نارًا"، فيكون المعنى: أن النار قد وقعت فيه وقوع الشمول، وأنها قد استوفت عليه، وأخذت في طرفيه ووسطه، وتقول: "اشتعلت النار في البيت"، فلا

يفيد ذلك، بل لا يقتضي أكثر وقوعها فيه، وإصابتها جانباً منه، فأما الشمول أن تكون قد استولت على البيت وابتزته، فلا يعقل من اللفظ البتة<sup>(49)</sup>.

### ناصب تمييز الذات وتمييز الجملة

- 1- ناصب تمييز الذات "المفرد" - عند جمهور النحاة - هو مميزه كعشرين - مثلاً - في عشرين درهماً، ورطل، وقفيز، وذراع في "رطل زيتاً"، و"قفيز برّاً"، و"ذراع ثوباً"، وجاز لمثل هذا أن تعمل عندهم وإن كانت جامدة لان عملها على طريق التشبيه، فأختلف البصريون في الذي شبهت به، فقيل: باسم الفاعل في طلبها اسماً بعدها وقيل: بأفعل من في طلبها اسماً بعدها على طريق التبيين<sup>(50)</sup>.
- 2- أما تمييز الجملة فذهبوا إلى أن ناصبه ما في الجملة من فعل أو شبهه<sup>(51)</sup>، وقيل: إن ناصبه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها، لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه<sup>(52)</sup>.

### تقديم التمييز على عامله

وقد اختلف النحويون في جواز تقديم التمييز على عامله، ففي الوقت الذي أجمعوا فيه على منع تقديمه على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً ولم يكن فعلاً، فإنهم اختلفوا في جواز تقديمه على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً<sup>(53)</sup>. فذهب سيبويه<sup>(54)</sup> إلى المنع: "لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير، لما فيه من الإخلال بالأصل"<sup>(55)</sup>.

وفي حين ذهب الحيدرة اليميني<sup>(56)</sup>، وابن الحاجب<sup>(57)</sup> إلى أن تقديمه يخرج عن حقيقة التمييز، وهي أن يميز ما أشكل، فهو مفسر، والتفسير لا يكون إلا لمفسر، والمفسر لا بد أن يكون مقدماً على التفسير ففي تقديمه إخراج له عن حقيقته.

وذهب المازني والمبرد<sup>(58)</sup>، والكسائي<sup>(59)</sup>، وابن مالك<sup>(60)</sup> إلى جواز تقديمه قياساً، محتجين بقول الشاعر<sup>(61)</sup>:

وما كان نفساً بالفراق تطيب

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها

والشاهد فيه: "نفسًا"، إذ تقدم على عامله.

فقدم "نفسًا" على تطيب وهو تمييز، والصحيح أنه لا يجوز للعلّة المتقدمة، وهي أن التفسير لا يتقدم على المفسّر، والبيت شاذ لم يسمع غيره ولا يصح الاحتجاج به<sup>(62)</sup>.

كما رد ابن جني على هذا الشاهد في كتابه الخصائص، وقابله بيت آخر برواية الزجاج، وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق: "ما كان نفسي بالفراق تطيب". إذ عقب على البيت بقوله ((مما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصب له فعلاً متصرفاً فلا نجيز، شحماً تفقأت، ولا عرفاً تصببت..... وأصل الكلام، تصبب عرقي، وتفقأ شحمي، ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الأصل مميّزاً، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز، إذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل))<sup>(63)</sup>.

### نصب التّمييز وجَرّه

#### ينصب التمييز في حالتين:-

- 1- إذا امتنعت الإضافة لوجود تنوين نحو: "عندي حُبٌّ عسلاً"، أو لوقوع إضافة ما قبله، نحو: "أنت أفضل الناس علماً"<sup>(64)</sup>.
- 2- إذا امتنع جره بـ "من" لكونه معدوداً بدون "أل" نحو: "عندي عشرون كتاباً"<sup>(65)</sup>. أو لكونه محولاً، نحو: "غرست الأرضَ شجراً".

#### ويجر في حالتين:-

- 1- إذا أمكن إضافة ما قبله له، نحو: "عندي حُبٌّ عسليّ".
  - 2- إذا أمكن جره بـ "من"، نحو: "عندي حُبٌّ من عسليّ".
- فلنلاحظ أن هناك فرقاً في المعاني التعبيرية ما بين نصب التمييز وجره، فإنه لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا يصحبه عدول معنى إلى معنى، وعلى ذلك فهي تعبيرات ذات معانٍ مختلفة، وأن لكل تعبير معنى يختلف



عن التعبير الآخر، وذلك أنك إذا قلته - أي التمييز - بالنصب تعين التمييز، فقولك: "عندي حُبّ عسلٍ"، معناه أن عندك عسلًا مقدار حُبّ.

أما الجر فيحمل معنيين:

الأول: أن عندك التمييز كالأول، أي عندك عسلًا مقدار حُبّ.

الثاني: أن عندك الإناء، أي عندك الحُبّ، وليس عندك العسل<sup>(66)</sup>.

قال الرضي: "فهذه المقادير إذا نَصَبَتْ عنها التمييز أردت بها المقدرات لا المقادير لأن قولك: "عندي عشرون درهمًا"، أو "ذراعٌ ثوبًا"، أو "رطلٌ زيتًا"، المراد بـ "عشرون"، هو الدراهم لا مجرد العدد، وبذراع المذروع لا ما يذرع به، وبرطل الموزون به، وكذا في غيرها"<sup>(67)</sup>.

وجاء في شرح الأشموني: "النصب في نحو: ذنوبٌ ماءً، وحُبٌّ عسلًا، أولى من الجرّ، لأن النَّصْبَ يدلُّ على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده بيان أنّ عنده الوعاء الصالح لذلك"<sup>(68)</sup>.

فإن أردنا الآلة تعين الجر بالإضافة ولا يصح النصب، فإذا أردنا أن عندك القدح الذي هو للماء، قلت: "عندي قدح ماءٍ" بالجرّ ولا يصح النصب، وذكر السيوطي أن: "المقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز إلا إضافتها، نحو: عندي منوا سمن، وقفيزٌ بُرّ، وذراعٌ ثوبٍ، ويريد الرطلين اللذين يوزن بهما السمن، والمكيال الذي يكال به البر، والآلة التي يذرع بها الثوب. وإضافة هذا النوع على معنى اللام لا على معنى "من"<sup>(69)</sup>.

وقد نقول: إن هذا واضح في المقادير وشبهها فكيف يكون المعنى في نحو: "عندي خاتمٌ ذهبًا"، و"عندي خاتمٌ ذهب"، و"عندي نسيجٌ حريرًا"، و"عندي نسيجٌ حريرٍ"<sup>(70)</sup>. وقد ذهب الرضي إلى أن المعنى فيهما سواء، فيقول: "ويدخل فيه - يعني التمييز - المضاف إليه في نحو: "خاتمٌ فضةٍ"، كما يدخل فيه إذا انتصب، لأن معنى النصب والجر سواء"<sup>(71)</sup>.

وقد علق الدكتور فاضل السامرائي على قول الرضي بقوله: "والحق أن المعنى مختلف أيضاً ومن وجوه عدة وليس كما قال الرضي. ومن هذه الأوجه، أن النصب يكون أيضاً بعد الإبهام، وهو أوقع في النفس، وأيضاً في ذلك أنك تقول: "عندي خاتمٌ ذهباً" بالنصب، و"عندي خاتم ذهب" بالإضافة، فبالنصب يكون الكلام قد تم بكلمة "خاتم" المنونة ثم جمعت بعدها بما يفسر الخاتم، فكأنك أخبرت بخبرين، الأول: "عندي خاتم" حتى إذا انصرف الذهن عن الكلام وظن المخاطب أنه تم، قلت: "ذهباً"، بخلاف قولك: "عندي خاتم ذهب"، فإن الكلام جعلته سرّاً واحداً فلم يتم الكلام بكلمة "خاتم"، بل أن السامع ينتظر بقية الكلام، فالتمييز في الأول منتصب بعد تمام الكلام، وهذا يكون إذا أردت إبهام الأمر على السامع أولاً ثم إيضاحه فيما بعد إذا رأيت أن المقام يستدعي ذلك كأن يكون الخاتم من نوع ثمين أو من معدن نادر يستدعي الإبهام، أو هو عند شخص غير متوقع أن يكون عنده مثل هذا الخاتم، أو لغير ذلك من الملاحظ فثبتهُ الأمر عليه ثم توضحه له، وهذا المعنى غير موجود في الإضافة"<sup>(72)</sup>.

وكذلك فإنه: "يعدل من الأصل ليكون أوقع في النفس، لأنه يتشوق إلى معرفة ما أجهم عليه، فالأصل في "طاب زيد نفساً"، لزيد نفس طابت"<sup>(73)</sup>. وهذا ما أشار إليه الصبان في حاشيته: "وإنما عدل عن هذا الأصل ليكون فيه إجمال ثم تفصيل فيكون أوقع في النفس لأن الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب"<sup>(74)</sup>.

كما أن النصب قد يأتي لمعنى آخر، فتقول: "عندي خاتمٌ ذهباً"، بمعنى عندك من الذهب مقدار خاتم، وهذا المعنى لا يأتي في الجر<sup>(75)</sup>. فنرى من خلال ما تقدم أن معنى النصب يكون مختلفاً عن معنى الجر للتمييز، فلكل من النصب والجر دلالة خاصة في تحديد المعنى.

### مطابقة التمييز لمميزه أو لما قبله

وتعني المطابقة: "الإفراد إن قصدت المفرد، والتثنية إن قصدت التثنية، والجمع إن قصدت الجمع، ونقل فيما جعلته لما انتصب عنه، طاب زيد أباً، والزيدون أبوين، والزيدون آباء، طابقت بالتمييز ما قصدت إليه، وهو ما انتصب عنه، أي زيد فتثيته إن تثبت زيد، أو جمعته إن جمعته"<sup>(76)</sup>.

أما ما يتعلق في مطابقة التمييز لمميزه أو لما قبله، فالتمييز يطابق مميزه، أو لما قبله في إفراده، وتثنيته وجمعه: "إن اتحدا معنى: نحو: كرم زيد رجلاً، وكرم الزيدان رجلين، وكرم الزيدون رجلاً، وكذا إن لم يتحدا من حيث المعنى، نحو: حسن الزيدون وجوهًا، إلا أن يلزم إفراد التمييز لإفراد معناه، نحو: "كرم الزيدون أصلاً"، إذا كان أصلهم واحدًا، فأصل لم يتحد من حيث المعنى بالزيدين، إلا أنه لإفراد مدلوله يلزم إفراده، لأن الجمع يوهم اختلاف أصولهم" (77).

وقد يأتي تمييز الذات مفردًا أو جمعًا، أو يجوز أن يأتي مفردًا أو جمعًا في موضع واحد (78) فتمييز العدد - مثلًا - يكون جمعًا مجرورًا غير مطابق لما قبله من حيث التذكير والتأنيث من (3-10)، ويكون - في الغالب - مفردًا منصوبًا. من (11-99)، وفي غير الغالب جمعًا، كما قال الفراء نحو: "عندي أحد عشر رجلاً"، و "قام ثلاثون رجلاً" (79). أما تمييز المئة، أو المئتين. أو الثلاث، فيجوز فيه الإفراد والجمع أيضًا. تقول: "عندي مئة درهم، أو دراهم"، و "مئتا درهم أو دراهم" قياسًا على ما قاله النحاة في المئة وغيرها فيجوز - عندئذ - أن يكون تمييز الألف مفردًا أو جمعًا، نحو: "عندي ألف درهم أو دراهم" (80).

ونجد أن الحركة الإعرابية تكون معبرة عن اللفظ: "لذا فهم ينتقلون من حركة إلى أخرى عندما يجدون أن تلك الحركة أسهل من غيرها، وأنسب من أختها في هذا الموضع أو ذاك، فيرفعون التمييز إذا أشركوه في بناء الجملة الاسنادية، نحو: "ثوبٌ خَزٌّ"، ويخفضونه أو ينصبونه بحسب اختلاف لهجاتهم إذا لم يشركوه فيها، ويوجبون الخفض إذا تمكنوا من إضافة الاسم الذي قبله إليه، نحو: "جاء ثلاثة رجال"، لأن الخفض قد يجعل الاسمين المتضايين متسقين منسجمين كأنهما كلمة واحدة، ويوجبون النصب إذا امتنعت الإضافة، لتكوين المميز، نحو: "عندي رطلٌ زيتًا"، أو تركيبه، نحو: "عندي أحد عشر رجلاً"، أو تعريفه بـ "أل"، نحو: "طاب المجتهد خلقًا"، أو بالإضافة، نحو: "هذا رطلٌ مُجَدَّ عسلاً" (81). لأن التنوين - النون الساكن يقف في هذه الأمثلة - حائلاً بين المضاف، والمضاف إليه، لانقطاع النفس فيه بتوقف الصوت

عنده نظرًا لسكونه، لأن التركيب، والإضافة، والتعريف أمور كلها تطيل الاسم فتجعل العرب ما لا يضيفونه إلى ما بعده – إلا قليلاً –<sup>(82)</sup> تجنبًا من الثقل والطول.

فإذا أردنا أن نضيف "أحد عشر"، و "المجتهد"، و "رطل محمد"، إلى ما بعده، لأحسننا كأننا نتكلم بغير العربية، ولشعرنا بثقل وطول وانفصال بين المتضايين يخالف طبيعتهما وتركيبهما<sup>(83)</sup>.

ولا يقتصر إثارة الخفة والانسجام بين الألفاظ، وعدم تنافرها على تحديد نوع الحركة فحسب، وإنما يتعداه إلى تفضيل أفراد أو جمع التمييز، فإذا كان المميّز مركبًا، نحو: "أحد عشر"، أو عقدًا، نحو: "عشرون" جاء التمييز، – في الغالب – مفردًا<sup>(84)</sup>. لئلا ينتقل اللفظ من طول المميّز والتمييز، لأن المفرد أقل حروفًا من الجمع في أكثر الحالات، وإن كان المميز كلمة خفيفة فُضِّل مجيء التمييز جمعًا، نحو: "ثلاثة أولاد" ليحصل التعادل. بطول التمييز، وقصر المميّز.

قال سيبويه: "فإن أضفت فقلت: هذا أول رجل، أجمع فيه لزوم النكرة وإن يلفظ بواحد وهو يريد الجمع، وذلك لأنه أراد أن يقول: أول الرجال، فحذف استخفافًا واختصارًا، كما قالوا: كل رجل، يريدون كلّ الرجال، فكما استخفوا بحذف الألف واللام استخفوا بترك بناء الجميع واستغنوا عن الألف واللام، وعن قولهم: خير الرجال، وأول الرجال. ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع، وقولهم: عشرون درهمًا، إنما أرادوا عشرين من الدراهم، فاختصروا واستخفوا، ولم يكن دخول الألف واللام يُغيّر العشرين عن نكرته، فاستخفوا بترك ما لم يحتاج به"<sup>(85)</sup>.

تلك هي المؤثرات التي تجعل العربي يتصرف بحركات التمييز بين الجر والنصب والرفع أحيانًا، وجمعه أو إفراده، ومن النحاة من علل نصبه بمشابهته للمفعول به، ونسبوه إلى الاسم الذي قبله في تمييز الذات، وإلى الفعل أو شبهه، أو إلى الجملة كلها في تمييز النسبة<sup>(86)</sup>. ومنعوا تقديم التمييز على عامله في الأول، ومع الجامد في الثاني، وأجازوا توسطه بين الفعل ومرفوعه، نحو: "طاب نفسًا زيد"، وهو محوّل عن الفاعل. وأصله، طابت لزيد نفس. واختلفوا فيما عامله فعل متصرف. أيتقدم عليه أم لا؟.

فذهب جمهور البصريين إلى منعه<sup>(87)</sup>. وذهب أكثر الكوفيين، والجرمي، والمالزي، والمبرد من البصريين إلى جوازه مستنديين إلى النقل والقياس<sup>(88)</sup> نحو:

### أتهجر ليلي بالفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيب

وضاع التمييز بين هذا وذاك، وفرقت منه في أبواب متعددة من النحو، وهي أوثق صلة به منها بتلك الأبواب، لقيامها بوظيفته ولمشاركتها إياه في الإعراب، وذلك كـ "المفعول الثاني"، الأفعال التي قال النحاة بتعديتها إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، نحو: "كسوت زيدًا ثوبًا"، والآلة التي تنوب عن المصدر، نحو: "ضربت اللص عصًا"، والشبيه بالمفعول به، نحو: "زيدٌ حسن الوجه" وقسمين من المنصوب على الاختصاص، هما المعرف بـ "أل" والمضاف لما فيه "أل".

وبيان الأمر هو أن الجملة: "كسوت زيدًا" جملة تامة مركبة من فعل وفاعل، ومفعول به، وفعله يدل على كساء مبهم غير معين، يفتقر إلى ما يميزه ويفسره، وكلمة "ثوبًا"، أو نحوها هي التي تزيل الإبهام، وتعين نوع الكسوة، وتمييزها عن غيرها من الأكسية التي قد ترد إلى الذهن عند سماع لفظ الفعل: "كسا"، وكذا آلة الفعل تزيل الإبهام عن نوعه الذي يدل عليه بوضعه اللغوي، فالفعل: "ضرب" - مثلًا - في قولنا: "ضربت"، يدل على الحدث "الضرب"، بحروفه، "الضاد، والراء، والباء"، لكنه لا يدل على آتته التي تحدد نوعه مع الشدة واليسر فقد يكون ضعيفًا أو قويًا، بـ(عصا) أو(سيف) أو(رمح) أو... الخ. ويذكر كلمة "عصا" في نحو: "ضربت زيدًا عصا"، يزول الإبهام عن الضرب، ويتحقق فيها معنى التمييز وإعرابه، ويكون إلحاقها باببه أولى وأحجى من إلحاقها بباب "المفعول المطلق"، ومثله المنصوب على التشبيه بالمفعول به، نحو: "زيد حسن الوجه"، فهو تمييز أيضًا لكن البصريين رفضوا إدخاله في باب، لأنهم اشتروا على أنفسهم التنكير فيه، لا لشيء معقول إلا ليكون التمييز شائعًا في نوعه<sup>(89)</sup>. أو لأنه يزيل الإبهام، والنكرة كافية لإزالة ذلك فلا يصر إلى المعرفة لإغناء النكرة عنها<sup>(90)</sup>. وما جاء منه كالمثال السابق أخرجوه من حيزه، ووجدوا له اسمًا هو "الشبيه بالمفعول به" أو قالوا زيادة "أل" فيه.

وما ذلك إلا تسوية للصنعة النحوية وحفاظاً على صحة القواعد التي وضعها النحويون، وإلا فما الفرق في المعنى بين: "زيد حسن وجهًا"، و: "زيد حسن الوجه"، وبين "طبت نفسًا"، و "طبت النفس"، وما الداعي إلى نكران شيء وارد في اللغة ثم التهرب منه بطريقة أو أخرى<sup>(91)</sup>.

ويبدو أن هناك فرقًا، في المعنى بين النصب والجر، فقولك: "عندي ظرف غسل"، قد تريد أن عنده ظرفًا صالحًا من الغسل، وقد تريد أن عنده عسلاً يملأ الظرف، ففي القصد الأول تتعين الإضافة، وفي القصد الثاني يجوز الوجهان<sup>(92)</sup>.

وهكذا فقد اختلف النحاة في توجيه نصب المفعول الثاني للفعل: "كسا"، وآلة الفعل والشبيه بالمفعول به، ما بين التمييز، والمفعول به، والمفعول المطلق، والذي يبدو أن من ذهب إلى أن المفعول الثاني للفعل: "كسا"، يعرب تمييزًا قد اعتمد على المعنى في تحديد النصب، - فمثلًا - كلمة "ثوبًا" مزيلة للإبهام الحاصل في جملة "كسوت"، وكذلك التمييز يكون مزيلًا للإبهام الحاصل في الجملة فحمله على المعنى.

وأما من ذهب إلى أنه مفعول ثانٍ فقد اعتمد على الأصل في التقعيد النحوي للفعل: "كسا"، إذ أنه يأخذ مفعولين، فكلمة "ثوبًا" على هذا الرأي تكون مفعولًا ثانيًا. وقد وجه الدكتور مصطفى جواد النصب فيه. أهو مفعول ثانٍ، أم منصوب بنزع الخافض، أم تمييز، قال: "فنصبه على أنه مفعول ثانٍ غير صحيح، لأنه لم يكن في الأصل ينصب إلا مفعولًا واحدًا، وهو الذي يتعدى إليه معناه الأصلي فكيف ينصب مفعولين، أما نصبه على التمييز فلا يجوز، لأن التمييز منقولٌ من الجر بـ (من)، أو بـ "في"، فقولهم: "عنده عشر دنان زيتًا"، تقديره: (من زيت)، وقولهم: "هو أوسع منه علمًا"، تقديره: "في علم"، يؤيد ذلك جواز إظهار "من" الجارة في العبارة، فضلًا عن أنه يجوز أن يقال: "هو الذي كساه الجبة التي عليه"، والتمييز لا يكون معرفة، إذن لا يصح النصب إلا بتقدير خافض منزوع، فيكون تقدير الجملة: "كسوت فلانا بجبة"، ولكون العرب يستثقلون استعمال حروف الجر حذفوه وأوصلوا الفعل إلى الاسم الثاني<sup>(93)</sup>.

ونرى أن جملة: "كسوت" تأخذ مفعولين، وكلمة "ثوبًا" تعرب مفعولًا ثانيًا وهو الأرجح، وعليه أغلب النحاة. أما كونه تمييزًا فبعيد عن القياس إذ لو كان كذلك لقسنا عليه أكثر الأفعال التي تنصب مفعولين، وجعلنا المفعول الثاني لها تمييزًا، وأما من عده منصوبًا بنزع الخافض فبعيد عن الصواب. ونلاحظ مما تقدم أن النحاة يضعون القواعد، ويختارون الشواهد بما يعزز الظاهرة التي يرونها صائبة عندهم ويخطئون الآخرين بما جاءوا به، ويسوغون لأنفسهم التوجيه الإعرابي الذي يروونه مناسبًا لهم. وما ذلك إلا تعصب منهم، ولم يعترفوا بحق الآخرين.

في الواقع أن النحاة القدماء قد استوفوا في بحث باب التمييز المسائل كلها التي تتعلق بفروعه وأحكامه ولم يغفلوا منها شيئًا، فقد مثلوا لها مع الشرح والتفصيل كذلك لم يتركوها بغير مصطلح، ولم يضعوا اصطلاحًا لا يتفق مع ما جاء بعدهم كعادتهم في بعض الأبواب الأخرى، فأكثر الاصطلاحات كتب لها البقاء إلى يومنا هذا مع بعض التحوير البسيط، أما ما أضافه المتأخرون في باب التمييز لم يكن إلا فروعًا مكملة للموضوع وليست تطورًا له، إذ أنه جاء عنهم متكاملًا في جميع الوجوه.

وكل الخلافات بين النحاة لم تحل المشكلة القائمة في هذا الموضوع، وستظل قائمة مادام النحو يعتمد المنطق والفلسفة، وما دام المتأخرون يرفضون ذلك رفضاً غير مقبول أحياناً، على أنه يجب أن نشير إلى ابتعاد عدد من النحاة عن الأساليب التي وردت عن العرب، فقد أخضعوها إلى هذا المنطق وأدخلوها في دائرة القواعد التي وضعوها لهذا النحو.

### نتائج البحث

بعد هذه الجولة السريعة مع التمييز، نحن توصلنا إلى النتائج التالية:

- 1- إن المعنى اللغوي للتمييز يتضمن التمييز بين الأشياء وفرزها وعزلها.
- 2- وإن التمييز يأتي لبيان إبهام أو توضيح غموض.
- 3- وللتمييز عدة مصطلحات: المميّز، والتّبيين، والمبيّن، والتفسير، والمفسّر.

4- لوحظ فيما سبق أن النحاة يضعون القواعد، ويختارون الشواهد بما يعزز الظاهرة التي يرونها صائبة عندهم ويخطئون الآخرين بما جاءوا به، ويسوغون لأنفسهم التوجيه الإعرابي الذي يرونه مناسباً لهم. وما ذلك إلا تعصب منهم، ولم يعترفوا بحق الآخرين.

5- وكل الخلافات بين النحاة لم تحل المشكلة القائمة في هذا الموضوع، وستظل قائمة مادام النحو يعتمد المنطق والفلسفة، وما دام المتأخرون يرفضون ذلك رفضاً غير مقبول أحياناً.



## المصادر والمراجع

- (1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، 1980م، مادة (مَيَّز)، ج7، ص394.
- (2) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام مُجَّد هارون، دار الفكر، القاهرة، 1979م، مادة (ميز)، ج5، ص289.
- (3) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، القاهرة، 1404هـ - 1984م، مادة (ميز)، ج3، ص897.
- (4) سورة الملك، رقم الآية:8.
- (5) سورة يس، الملك، رقم الآية:59.
- (6) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين مُجَّد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، 1414هـ = 1994م، مادة (ميز)، ج5، ص412.
- (7) ابن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق مُجَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ج1، ص187.
- (8) صدر الدين الكنغراوي الإستانبولي، الموي في النحو الكوفي، شرح مُجَّد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، بدمشق، ص43.
- (9) ياسين بن زين الدين الحمصي، حاشية يس على شرح التصريح، دار الفكر، بيروت، ج1، ص394.
- (10) ابن الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن احمد علي بن مُجَّد الفاكهي، شرح الحدود النحوية، تحقيق وتقديم مُجَّد الطيب الإبراهيم، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1417هـ - 1996م، ص115.
- (11) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق مُجَّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة، بيروت، لبنان، 1966م، ج2، ص108.
- (12) ابن مالك، جمال الدين محيي بن مالك، شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ - 1977م، ص467.
- (13) عدّ ابن هشام وجوها من التشابه والاختلاف بين الحال والتمييز أكثرها يختلف ولا يطرد وغير متفق عليه. ينظر: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام، تحقيق مازن المبارك و مُجَّد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، الطبعة السادسة، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1985م، ج2، ص461-464.
- (14) ينظر: ابن الصبان، أبو العرفان مُجَّد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، ج2، ص194.
- (15) ينظر: ابن مالك، جمال الدين مُجَّد بن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، 1402هـ - 1982م، ج2، ص768.
- (16) ينظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، ج2، ص70.

- (17) ينظر: جار الله الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في العربية، الزمخشري، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص66.
- (18) شرح المفصل، ج2، ص75.
- (19) مُجد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، دار القلم، الكويت، 1402هـ - 1982م، ص223.
- (20) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1983م، ج1، ص350.
- (21) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق مُجد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة عشر، دار الفكر بيروت 1994م، ص238.
- (22) ينظر: علي الكبيسي، الحدود النحوية - مدخل الى وظائف الاسم في التركيب -، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، قطر، ع (15)، 1413هـ - 1992م، ص124.
- (23) أبو حيان التوحيدي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، بمصر، 1987م، ج2، ص377.
- (24) علي بن سليمان الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، تحقيق هادي مطر عطية، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1404هـ - 1984م، ص484.
- (25) عباس حسن، النحو الواقي، ط3، دار المعارف، مصر، 1966م، ج2، ص417.
- (26) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام مُجد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977م، ج1، ص205.
- (27) شرح الأشموني، ج1، ص225.
- (28) البيت لراشد بن شهاب اليشكري، وهو في: أبو العباس المفضل بن مُجد الضبي، ديوان المفضليات، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، 1920م، ص615.
- (29) الفراء، يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومُجد علي النجار، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، 1400هـ - 1980م، ج1، ص97.
- (30) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، النجف الأشرف، 1973م، ج1، ص272-275.
- (31) ينظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تصحيح السيد مُجد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج1، ص252.
- (32) شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، ص478-479.
- (33) ظاهرة التنكير وأثرها في بناء الجملة العربية وتوجيهها: خير الدين فتاح عيسى، رسالة ماجستير/كلية الآداب/جامعة الموصل/2001م، ص67-68.
- (34) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الحكمة، 1990م، ج2، ص745.
- (35) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص286.

- \* وهو نحو الإردبة يُسَبِّحُ داخله بقار، ينظر: الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، 1385هـ - 1965م، مادة (رقد)، ص245. وقيل: هو إناء من آنية الشراب، أعجمي معرب، وهودن كهيئة إردبة. ينظر: الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد بن مُجَدِّد بن الحضر، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق أحمد مُجَدِّد شاكر، الطبعة الثانية، دار الكتب، الموصل، 1969م، ص208.
- (36) الكتاب، ج2، ص117.
- (37) ينظر: ابن مالك، جمال الدين مُجَدِّد بن عبد الله بن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: مُجَدِّد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1387هـ - 1967م، ص115.
- (38) شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاسترابادي، ج1، ص218.
- (39) القفيز من الأرض يساوي (44) ذراعًا قدر يراد به من المكابيل، لسان العرب: مادة (قفز)، ج7، ص262.
- (40) مَنٌ: بتخفيف النون كعصا، آلة الوزن وتثنيته منوان، وقد يقال: من، فتصبح تثنية: منين، م.ن، لسان العرب: مادة (من)، ج17، ص306.
- (41) نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية: مصطفى حميدة، ص178.
- (42) النحو الوافي، ج2، ص397.
- (43) شرح الرضي على الكافية، ج1، ص220.
- (44) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن عبد الله بن هشام، شرح شذور الذهب من كلام العرب، تحقيق مُجَدِّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ص257.
- (45) ينظر: همع الهوامع، ج1، ص251.
- (46) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ج1، ص220.
- (47) شرح المفصل، ج2، ص75.
- (48) نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، ص179-180.
- (49) عبد القاهر الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمن الجرجاني، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق محمود مُجَدِّد شاكر، الطبعة الثانية، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، 1988م، ص70.
- (50) الكتاب، ج2، ص118 و173.
- (51) ينظر: المبرد، أبو العباس مُجَدِّد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق مُجَدِّد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ج3، ص36.
- (52) ينظر: ارتشاف الضرب، ج2، ص377.
- (53) ينظر: شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ، ص475.
- (54) ينظر: الكتاب، ج1، ص105.
- (55) حاشية يس على شرح التصريح، ج1، ص400.
- (56) ينظر: كشف المشكل في النحو، ج1، ص492.
- (57) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ج1، ص356.
- (58) ينظر: المقتضب، ج3، ص36.

- (59) ينظر: شرح المفصل، ج2، ص74.
- (60) شرح الكافية الشافية، ج2، ص776.
- (61) وقد اختلف الرواة في نسبة هذا البيت، فنسبه قوم إلى المخيل السعدي، وسمه ربيع بن ربيعة بن مالك، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله، والبيت من شواهد المقتضب، ج3، ص36-37، ومحل الاستشهاد من هذا البيت (ما كان نفسًا) بالفراق تطيب، فإن اسم كان ضمير شأن محذوف، وخبرها جملة تطيب و(نفسًا): تمييز نسبة، والعامل فيه هو قوله: تطيب، وقدم تقدم التمييز على عامله، وهذا غير جائز على سعة الكلام عند البصريين، وقد أجازوه الكوفيون واستدلوا بهذا البيت وغيره.
- (62) كشف مشكل النحو، ص493.
- (63) ابن جني، أبو الفتح بن عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج2، ص384.
- (64) ينظر: محمد الحضري، حاشية الحضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد الحضري، مكتبة الاستقامة، القاهرة، 1372هـ - 1953م، ج1، ص224.
- (65) همع الهوامع، ج1، ص250.
- (66) ينظر: شرح الكافية الشافية، ج2، ص770.
- (67) شرح الرضي على الكافية، ج1، ص235-236.
- (68) شرح الأشموني، ج2، ص197.
- (69) همع الهوامع، ج1، ص250-251.
- (70) أسلوب التمييز ومعناه، ص202.
- (71) شرح الرضي على الكافية، ج1، ص234.
- (72) أسلوب التمييز ومعناه، ص202.
- (73) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ج1، ص242.
- (74) العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي، الطراز المتضمن لأسرار العربية وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ - 1982م، ج2، ص78-79.
- (75) ينظر: ارتشاف الضرب، ج2، ص383.
- (76) شرح الرضي على الكافية، ج1، ص121.
- (77) همع الهوامع، ج1، ص252.
- (78) ينظر: شرح المفصل، ج2، ص73.
- (79) ينظر: همع الهوامع، ج1، ص253.
- (80) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، 1982م، ص732-734.
- (81) فلسفة المنصوبات، ص422 - 423.

- (82) يستثنى من مسألة الألف واللام كون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة نحو: (الضاربو زيد) شرح قطر الندى، ص 358.
- (83) فلسفة المنصوبات، ص 423.
- (84) ينظر: همع الهوامع، ج 1، ص 253.
- (85) الكتاب، ج 1، ص 203.
- (86) الكتاب، ج 1، ص 118.
- (87) الإنصاف، ج 2، ص 445.
- (88) المقتضب، ج 3، ص 36.
- (89) المقتضب، ج 3، ص 32.
- (90) الإنصاف، ج 1، ص 178.
- (91) فلسفة المنصوبات، ص 427.
- (92) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص 471.
- (93) دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، ورد على رؤوف جمال الدين مؤلف مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، مطبعة أسعد، بغداد، 1968م، ص 27-28.